CD/PV.123
9 April 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة الثالثة والعشرين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس، ٩ نيسان/ أبريل ١٩٨١، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد غ. بفايفر ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

GE.81-61343

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ب • ب • بروكوفييف
	السيد ف • أ • بيرفلييف
	السيد ف • م • غانجا
	السيد ب • ت • سوريكوف
	السيد ى • ف • كوستينكو
	السيد س • ن • روخين
اثيوبيا	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	الآنسة ن • فريرى بيناباد
استراليا	السيد ر • أ • ووكر
	السيد ر • ستييل
	السيد ت • فند ليه
ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد غ • بفايفر
	السيد ن • كلينغلر
	السيد هـ • مولر
	السيد ف • روهر
اندونيسيا	السيد أ • د مانيك
	السيد ف • قاسم
	السيد كاريونو
ايران	السيد ج • زاهرنيا
ايطاليا	السيد أ • تشيارابيكو
	السيد ا • د ى جيوفاني
	السيد ب • كابراس
باكستان	السيد ت • ألطاف
البرازيل	السيد س • أ • د ى سوزا اى سيلفا
بلجيكا	السيد ج • م • نوارفاليس
بلغاريا	السيد ا • سوتيروف
	السيد ر • د يانوف
	السيد ك • براموف
بورما	السيد ساو هيلانغ
	السيد نوى وين
	السيد ثان تون

بولنـــد ا	السيد ب • سويكا
	السيد ى • سيالوفيتش
	السيد ت • ستروبفاس
بيـــرو	
تشيكوسلوفاكيا	السيد ب • لوكيس
	السيد أ • سيما
	السيد ل • ستافينوها
الجزائـــر	السيد م • مدكور
	السيد م • معاطي
الجمهورية الد يمقراطية الألمانية	السيد هـ • ثيليسكي
	السيد م • كاولفوس
	السيد ب • بونتيك
رومانيـــا	السيد ت • مليسكانو
زائيـــر	
سرى لا نكـــا	السيد هـ • م • ع • س • باليهاكارا
السويـــد	السيد س • ليد غارد
	السيد ج • يونانغ
	السيد ج • ايكهولم
	السيد ج • برافيتس
	السيد هـ • بيسفلوند
الصيـــن	السيد ليانغ يوفا ن
	السيد لين تشين
	السيد با ن جوشنغ
فرنســـا	السيد ج • د ى بوس
	السيد م • كوتور
فنزويـــلا	السيد هـ • أرتيغا
كنـــد ا	السيد ج • سكينر
كوبـــا	السيد ف • بورود وسكي جاكيويش
كينيـــا	السيد س • شيتيمي
	السيد غ • مونيو
مصـــر	السيد م • ن • فهمي

المغـــرب	السيد م • شرايبي
المكسيك	السيد أ • غارثيا روبليس
	السيد ز • غونزاليس اى رنيرو
	السيد س • هيللر
المملكة المتحدة	السيد د • م • سامرهيس
	السيد ن • هـ • مارشال
	السيد ج • ى • لينك
منغـوليـــا	السيد د • ارد مبيلغ
	السيد ل • بايارت
	السيد س • و • بولد
نيجيريـــا	السيد و • و • اكينسانيا
	السيد ت • اغوى ــ ايرونزى
الهنـــد	السيد أ • ب • فينكاتسواران
	السيد س • ساران
هنغاريـــا	السيد ا • كوميفيز
	السيد س • غيورفي
هولنـــدا	السيد هـ • فاغنماكرز
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد س • س • فلاورى
	السيد ف • ب • د ى سيمون
	السيد ك • كريتنبرغر
	السيد ج • أ • ميسكل
	السيد م • سانشيز
	السيد س • بيرسي
	السيد س • فيتزجيرالد
اليابان	السيد ى • أوكاوا
	السيد م • تاكاهاشي
	السيد ر • ايشي
	السيد ك • شيمادا
يوغوسلافيا	السيد ب • برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر • جايبال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيرازاتيغوى

السيد تشيارابيكو (ايطاليا) (مترجم عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أولا أن أعرب عن سعادتي لتوليكم رئاسة اللجنة لشهر نيسان/ ابريل ، فأنتم ممثل بلد - جمهورية ألمانيا الاتحادية - تربطه بايطاليا علاقات وثيقة من الصداقة والتعاون على الصعيدين الأوروبي والدولي .

هذا علاوة على اننا على قناعة ، في ضوء سجاياكم الشخصية والفنية ، من أن اللجنة ستحقق برئاستكم تقدما في الاضطلاع بمهامها .

ويسعدكم وفدي بتعاونه الصادق معكم . وأنتهز أيضا هذه الفرصة لأهنئ السفير هرد ر. لما اضطلع به من جهود مثمرة جديرة بالتنويه لتحقيق تقدم في مداولاتنا خلال شهر آذار/ مارس.

وأود أن أتكلم اليوم بشأن البند ٥ من جدول أعمالنا ، المعنون " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، والأسلحة الاشعاعية " .

وفيما يتعلق بالجانب الأعم لهذا البند ، فاننا نلاحظ الاقتراح الذي قدمه وفد هنغاريا في ٧ نيسان/ ابريل الماضي ، بشأن عقد جلسات غير رسمية للجنة ، يشترك فيها الخبراء الحكوميون . وعلى الرغم من أن صياغة الاقتراح وضعت بطريقة أكمل وأكثر تفصيلا من غيره من الاقتراحات المماثلة التي قدمت في السنوات الماضية ، فاننا على قناعة بأنه يجب أن نبقي بصدد ما نشترك فيه مع وفود أخرى من التحفظات التي مرارا ما أعربنا عنها من قبل . ونرى أن النهج الأكثر فعالية للتوصل الى حلول للمشاكل التي يمكن أن تنجم عن المنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل هو التفاوض بشأن اتفاقات مستقلة بشأن أنواع محددة من هذه الأسلحة بمجرد أن يتم تعيينها . وأود أن أشير في هذا الصدد الى انه أجريت لعدة سنوات مناقشات في الأمم المتحدة في محاولة غير ناجحة للوصول الى تعريف مناسب للعبارات " سلاح التدمير الشامل " و " منظومة الأسلحة " و " المنظومة الجديدة من الأسلحة " .

ونخشى أيضا ، في ضوء الوقت المحدود المتاح لمداولات اللجنة بصفة عامة ، ألا يمكن اعتماد اقتراح كهذا الا على حساب غيره من المواضيع التي تفوقه في الأولوية والالحاح .

وقد رحب وفدي باضطلاع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، في ١٠ تموز/ يوليه ١٩٧٩ بتقديم اقتراح مشترك الى اللجنة بشأن العناصر الرئيسية لاتفاقية لحظر استحداث الأسلحة الاشعاعية وانتاجها وتخزينها واستخدامها .

ونؤمن بأن عقد معاهدة كهذه يمثل مساهمة متواضعة ، ولكنها مفيدة ، في عملية نزع السلاح .

وأولا ، ينبغي أن ينظر في معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية بوصفها التنفيذ لحظر أسلحة المواد الاشعاعية المشار اليها في تعريف أسلحة التدمير الشامل الوارد في قرار لجنة الأسلحة التقليدية المؤرخ في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٨ . ومن شأن هذه المعاهدة ، التي تأتي في أعقاب حظر الأسلحة البكتريولوجية ، أن تحرم منظومة جديدة من أسلحة التدمير الشامل تم تعيينها على الرغم من أنه لا يتم في الوقت الحالي وضعها في مجال التشغيل أو وزعها .

ثانيا ، ان معاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية لا تفيد فحسب في تفادي أخطار محتملة ، تصبح بصورة متزايدة حقيقة واقعة مع التعزيز السريع للمواد الاشعاعية بل تفيد أيضا في تنبيه الحكومات والرأي العام لأخطار بعض الأشكال الجديدة للحرب الحديثة .

ثالثا ، يوفر وضع معاهدة زخما لتحقيق تقدم في مجالات نزع السلاح الأخرى • ويرى الوفد الايطالي أن لهذا الاعتبار أهمية خاصة في وقت مثل الوقت الراهن ، حيث الحالة العامة ليست ملائمة لما يضطلع به من الجهود في ميدان نزع السلاح • وثمة حقيقة هامة هي أن مناقشاتنا في اللجنة ينبغي أن تستند الى اقتراح أمريكي ـ سوفياتي مشترك • ونحن جميعا ندرك أنه لا غنى لنجاح عملية نزع السلاح عن الارادة المشتركة للدولتين اللتين تملكان أكبر ترسانتين عسكريتين • ويمثل الاقتراح المشترك ، في حدود نطاقه الضيقة اظهارا لمثل هذه الارادة المشتركة •

رابعا ، يمكن أن يتيح وضع معاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية أول فرصة للجنة لتحقيق المهمة التي أنشئت من أجلها ، وهي التفاوض بشأن نصوص الاتفاقات • ونحن ندرك أن ثمة اختلافا حادا في الآراء في هذا الصدد • بيد أننا على قناعة بأن من المفيد أن يتوفر لدينا ، ولم يبق سوى أقل من عام على انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، مثال ملموس يتيح للمجتمع الدولي أن يحكم على ما اذا كان بوسع اللجنة ، بشكلها الحالي ، أن تضطلع بولايتها ، وانها تفي بالشروط التقنية اللازمة للاضطلاع بالمفاوضات • أما فيما يتعلق باللجنة نفسها ، فان الخبرة التي اكتسبت على هذا النحو لا يمكن الا أن تكون مفيدة كسابقة لمداولات أخرى أكثر تعقيدا في المستقبل •

ويمثل هذا بعض الأسباب التي من أجلها عمد وفدي من البداية الى التعاون في تحقيق هذه المهمة •

ونرى انه ينبغي للجنة ، عند التفاوض بشأن هذه المعاهدة ، أن تضع لنفسها هدفين رئيسيين هما : من ناحية ، الوصول الى تعريف دقيق للأسلحة الاشعاعية ولحظرها ، ومن الناحية الأخرى ، ضمان ألا تقتضي أحكام المعاهدة أي تدخل في أنشطة أخرى مشروعة وهامة تماما مثل الاستخدام السلمي للطاقة النووية والمواد الاشعاعية • وتمشيا مع هذا النهج ، قدمنا عددا من الاقتراحات والمقترحات المحددة •

وأظهرت الجهود الدائبة المتواصلة لرئيس الفريق العامل المخصص • السفير كوميفيش ، الذي نود أن نعرب له اليوم عن تقديرنا الودي للأعمال التي أنجزت ، أن من الممكن تعديل وتعزيز الاقتراح الأمريكي ـ السوفياتي المشترك عن طريق تضمينه الآراء التي قدمها عدد من الوفود •

وقد تقدم الفريق العامل المخصص من مرحلة تعيين العناصر الرئيسية للمعاهدة المقبلة الى مرحلة التفاوض بشأن كل عنصر من العناصر التي تم تعيينها • وان من المستصوب أن يتمكن الفريق من أن ينتقل الى المرحلة الختامية ، أي صياغة نص المعاهدة • وان وفدي على استعداد من جانبه ، للاشتراك في هذه الأعمال ، بالتعاون مع خبرائه •

بيد انه يجب أن نسلم بأنه لا يمكن الاضطلاع بأعمال الصياغة الفعلية مع قدر معقول من الأمل في تحقيق نتيجة ايجابية الا اذا قبلت جميع الوفود فكرة وضع معاهدة محدودة النطاق ليست على قدر كبير جدا من الالحاح والأهمية •

وأشير الى نهج آخر يقتضي التوسيع الجذري لمبدان التطبيق ودور الاتفاقية • وفي هذا السياق أثيرت وتوقشت مسائل على قدر كبير من الأهمية • ويثور التساؤل عن مدى قدرة الهيكل

الحالي للاتفاقية ، حسبما يظهر من الصيغة المعدلة التي أعدها رئيس الفريق العامل ، على استيعاب هذه العناصر الجديدة دون الحاجة الى تشكيله تماما من جديد ، ودون تعريض امكانية الاتفاق للخطر •

ونرى انه يمكن تلبية بعض الاهتمامات بصورة مناسبة ، في ديباجة الاتفاقية أو مواد ها ، وعلى سبيل المثال ، الاهتمامات التي تتعلق بالأولويات التي ينبغي أن تتقيد بها اللجنة والمهام المناطة بها أن تتوصل الى حلول بشأنها • وفي المقام الأول ، المشاكل التي تثيرها المنظومات الجديدة التي تم بالفعل استحداثها ووزعها ، ولا سيما في الميدان النووي • وتثير اهتمامات أخرى مشاكل تقتضي بحثا تفصيليا •

ومن أمثلة ذلك المذكرة المقدمة من وفد السويد في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨١ ، والواردة في ورقة العمل CD/RW/WP.19 • واننا ممتنون لوفد السويد لاعداده ورقة تقتضي امعان الفكر ، وللسفير ليدغارد لما وفره لنا في البيان الذي ألقاه يوم الثلاثاء الماضي من معلومات اضافية هامة للغاية ، بما في ذلك معلومات تقنية الطابع • وتضطلع السلطات الايطالية بدراسة دقيقة لهذه الجوانب •

ومن السابق لأوانه أن نحاول وضع أي ملاحظات ، حتى ذات طابع أولي • وليس هناك في هذا الشأن سوى أن ألاحظ أن المذكرة تثير مشاكل حقيقية وتعرب عن اهتمامات مشروعة لا تنفرد بها السويد وحدها •

ومن الأهمية بمكان في هذه المرحلة أن نبحث هذه المشاكل لا أن نعرف ماذا كان يمكن الوصول الى حلول بشأنها في اطار اتفاقية للأسلحة الاشعاعية ، أو في سياق القانون الانساني المنطبق في حالات الحرب • وما من ريب في أنها ستمثل موضوعا هاما للبحث في دورتنا الصيفية • وان اهتمام وفدي موجه صوب الاضطلاع بتقييم دقيق لأبعاد هذه المشاكل ، ولا سيما الآثار التي تنجم عن هجمات عسكرية تقليدية على محطات للطاقة النووية ، وأيضا على مرافق مماثلة ومستودعات الفضلات دون أن يغرب عن البال أيضا تنوع المنشآت القائمة •

وتناول أيضا الفريق العامل المخصص في مناقشاته قضية أخرى يوليها وفدي أهمية خاصة ، هي قضية الاستخدام السلمي للطاقة النووية والمواد الاشعاعية • وفي العام الماضي ، بادر وفدي باقتراح تعديلات على نص الاقتراح المشترك بغية ضمان حق الأطراف في المعاهدة في اقامة تعاون دولي في ميدان الاستخدامات السلمية • وقدمت وفود أخرى اقتراحات تستهدف اضفاء نغمة ايجابية على نص المعاهدة عن طريق التأكيد مجددا ، من ناحية ، على حق الدول الأطراف في الوصول الى التكنولوجيا والمعدات والمعلومات العلمية وما الى ذلك • ومن الناحية الأخرى ، عن طريق التزام الدول الأطراف بتعزيز التعاون الدولي لهذه الغاية •

ونرى أنه يمكن أن ينعكس نهج كهذا بصورة مناسبة في المعاهدة • هذا علاوة على أن من شأن مثالي المعاهدة المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والمعاهدة المتعلقة بتقنيات تغيير البيئة أن يقودانا في هذا الاتجاه ، كما يمكن أن يمثلا بحد ذاتهما سابقتين مفيدتين تسترشد بهما جهودنا للوصول الى حل وسط مقبول •

وفيما يتعلق بالقلق من أن ينجم عن المعاهدة تمييز محتمل ضد الدول غير الأطراف ، أود أن أبين أن هذه مشكلة موجودة في أي نوع من الاتفاقات أو المعاهدات ، وانها كانت تعالج تقليديا ووفقا للمبدأ القانوني " pacta tertiis neque juvant neque nocent " .

وأود قبل أن أختتم بياني أن أبلغ الوفود الحاضرة في الجلسة بأن ايطاليا ستوقع غدا في نيويورك اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر .

وفي الواقع فان ١٠ نيسان/ ابريل هو اليوم الذي حدد لعرض الاتفاقية لتوقيعها . ومن ثم فاننا نود بتوقيعها أن نشدد على الأهمية التي توليها لهذه الاتفاقية وللقانون الانساني المنطبق في حالات النزاع المسلح بصفة عامة . وفي هذا المجال ، تواصل ايطاليا تعهدها بالتعاون في تحقيق المزيد من التقدم .

الرئيس : أشكر ممثل ايطاليا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الودية التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة .

السيد أوكاوا (اليابان) : سيدي الرئيس ، يسعدني بوجه خاص أن أرحب بكم وأهنئكم على توليكم رئاسة لجنتنا في شهر نيسان/ ابريل . واني لأتعهد لكم بالتعاون الأكمل من قبل وفدي أثناء فترة رئاستكم . ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه لسلفكم الموقر السفير هردر من جمهورية ألمانيا الديمقراطية للأعمال القيمة التي اضطلع بها في آذار/ مارس . وسنظل نذكره لجهوده الموفقة في الوصول الى توافق الآراء بشأن بدء مناقشات غير رسمية حول البندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا .

واسمحوا لي اليوم أن أتحدث عن البند ٤ من جدول أعمالنا ، وان كنت أعلم انني تأخرت أسبوعا في اعتلاء المنبر للحديث في هذا الموضوع . ان مسألة حظر الأسلحة الكيميائية من أشد المسائل الحاحا في برنامج نزع السلاح . وقد ورد ذلك بوضوح في الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، وفي قرارات الجمعية العامة التي لا حصر لها ، والتي كان آخرها القرار ٣٥/١٤٤ باء .

وقد قدمت الدول الأعضاء ، على مدى السنين التي كانت هذه المسألة فيها مدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح ، مساهمات في صورة دراسات ومقترحات لا نهاية لها . فقد قدم الوفد الياباني نفسه منذ سنة ١٩٧٤ مشروع اتفاقية بشأن حظر ، واستحداث ، وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها . كما قدم عددا من ورقات العمل الأخرى في السنوات التالية بأمل المساهمة في عقد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر . ومع ذلك فلا تزال هناك مشاكل كبيرة كثيرة ينبغي حلها . وينشأ بعضها عن اعتبارات سياسية وعسكرية أو اعتبارات أمنية لدى الدول المعنية ، وينشأ بعضها الآخر عن سمات مميزة علمية وتكنولوجية ملازمة لعوامل الحرب الكيميائية وللأسلحة الكيميائية ذاتها . وعلينا أن نحاول ، من خلال مناقشاتنا في لجنة نزع السلاح الوصول الى حلول وسط في شكل حلول واقعية وفعالة للمشكلات البارزة ، على أن تؤخذ في الاعتبار قدر الامكان المواقف المختلفة التي أعربت عنها الوفود حول هذه المائدة . وسيسعى وفدي أيضا للوصول الى هذه الحلول الوسط في المرحلة المناسبة . وسأكتفي اليوم بابداء بعض الملاحظات على أساس ما اتبعناه على مدى السنين من موقف أساسي أو طريقة للتفكير .

ان استخدام الغازات الخانقة ، والسامة أو غيرها من الغازات الأخرى محظور بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي وقعته ٩٦ دولة من الأطراف المتعاقدة . ومع ذلك فلا تزال بعض البلدان تحتفظ بمخزونات ضخمة من الأسلحة الكيميائية ، كما أن انتاجها لا يزال مستمرا

وهذا هو السبب الرئيسي الذى جعل المجتمع الدولي يعتبر حظر الأسلحة الكيميائية على مثل هذا القدر الكبير من الالحاح • ولو أمكن تدمير المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية ، وتدمير المنشآت الخاصة بانتاجها ، وتركيبها وتخزينها الخ • أو تفكيك هذه المنشآت، أو تحويلها الى أغراض سلمية ، فسيكون ذلك مبعث ارتياح كبير للمجتمع الدولي • وان وفدى مقتنع في نفس الوقت بأن البلدان غير الحائزة للأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك بلدى ، تتطلع الى تحقيق حظر شامل للأسلحة الكيميائية لا من أجل اعتبارات انسانية فحسب ، بل من زاوية أمنها الوطني كذلك •

وبناء على هذا الوضع قررت اللجنة في العام الماضي انشاء فريق عامل مخصص للأسلحة الكيميائية • وقد رحب وفدى بهذه الخطوة بوصفها البداية لمرحلة جديدة واعدة في التاريخ الطويل للجهود التي ما انفكت الدول تبذلها لوضع اتفاقية متعددة الأطراف بشأن حظر الأسلحة الكيميائية • ورغم انه كان من اللازم أن تكون ولاية الفريق العامل في بداية الأمر ذات طابع محدود الى حد ما ، فان المناقشات التي دارت في الفريق العامل تميزت بروح ملحوظة من التعاون والنية الحسنة بين الوفود التي ساهمت في الجهد المشترك • وتسود نفس روح التعاون في الفريق العامل الذى أعيد انشاؤه هذا العام • ويود وفدى أن يعرب عن عظيم تقديره لسفير السويد السيد ليدغارد الذى يرأس اجراءات الفريق العامل بنشاط واتقان • ويرحب وفدى أيضا باشتراك خبراء الأسلحة الكيميائية مرة أخرى هذا العام ، وكذلك بوجود وفود الدول غير الأعضاء المعنية بهذا الموضوع •

وأود ، قبل أن انتقل الى جوهر المسألة ، أن أعرب عن أمل حكومتي في أن يتسنى للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة استئناف مفاوضاتهما الثنائية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية في المستقبل القريب جدا ولئن كان وفدى يؤيد تأييدا كاملا الدور الهام الذى تقوم به لجنة نزع السلاح باعتبارها المحفل الوحيد لاجراء المفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح وبالتالي بصفتها الهيئة الشرعية لمباشرة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، فانه يقر في نفس الوقت بأهمية المفاوضات الثنائية وبضرورة أن تسير مجموعتا المفاوضات جنبا الى جنب ان جاز التعبير • كما ان التقرير المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الذى قدم لنا في تموز/ يوليه الماضي في الوثيقة CD/112 يعد ذا أهمية كبيرة لأعضاء اللجنة الآخرين لأنه يبين التقدم الذى تم احرازه حتى الآن والمشكلات التي مازال يتعين حلها بين طرفي المفاوضات الثنائية • ويعرب وفدى عن أمله في أن نتلقى المزيد من مثل هذه التقارير المشتركة على فترات منتظمة لتعيننا في عملنا داخل اللجنة • ونأمل كذلك في أن تكون مناقشاتنا في اللجنة بمثابة حافز لطرفي المفاوضات الثنائية ، وأن يكون باستطاعتها أيضا مساعدتهما في ايجاد حلول لبعض مشكلاتهما •

ويتمثل المفهوم الرئيسي لمشروع الاتفاقية الذى قدمته اليابان في نيسان/ ابريل ١٩٧٤ ، والذى أشرت اليه منذ هنيهة ، في حظر شامل ينظر اليه كهدف يتحقق على المدى الطويل ، غير أن هذا المفهوم يقترن بنهج مرحلي أكثر واقعية نبدأ به حظر تلك العوامل الكيميائية التي يعرف أنها تستخدم لأغراض عسكرية عدائية ، ولا يمثل التحقق منها أية مشكلة أو يمكن الاتفاق على وسيلة للتحقق منها •

وتصنف الفقرة ٢ من التقرير المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (CCD/112) المواد الكيميائية في ثلاث فئات ، هي المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية ، والمواد الكيميائية المهلكة الأخرى ، والمواد الكيميائية الضارة الأخرى • وبغض النظر عن الطريقة التي ستدرج معايير للسمية في أحكام الاتفاقية ، فان وفدي قد أيد اعتماد معايير للسمية لاستكمال معيار الغرض العام ، وكوسيلة للتحديد الملموس للمواد الكيميائية المستخدمة لأغراض عسكرية عدائية والتي سيتم حظرها بموجب الاتفاقية • ولذلك نرى أن تصنيف المواد الكيميائية الى ثلاث فئات يناسب أغراضنا الى حد ما • ويمكننا أيضا قبول الفكرة التي مؤداها أنه ينبغي استخدام نطاقات متفق عليها لمستويات السمية للتمييز بين الفئات الثلاث • ومع ذلك ، فان التقرير المشترك يقر بأنه لم يتفق بعد على وسائل قياس درجة السمية • وقد أشار وفدي في العام الماضي الى ضرورة وضع أسلوب منمط لاختبار أو قياس سمية المواد الكيميائية • وتقوم الآن مجموعة من الخبراء اليابانيين بدراسة هذه المسألة • ومن المحتمل أن يكون بوسعنا تقديم بعض المقترحات للجنة بشأن تنميط أساليب الاختبار هذه •

وكان وفدي يرى دائما أن من اللازم النظر في قائمة ما من العوامل الكيميائية التي يمكن أن تكون هدفا للحظر ، أو لشكل آخر من أشكال الرقابة في اطار الاتفاقية • أما مسألة معرفة ما اذا يتعين ادراج هذه القائمة في الاتفاقية أم لا ، فينبغي دراستها بدقة • وسيكون من المستحيل بطبيعة الحال وضع قائمة شاملة لتلك المواد الكيميائية ، ولكن ينبغي وضع قائمة توضيحية على الأقل للمواد الكيميائية التي من المعروف أنها تستخدم أو من المحتمل أن تستخدم كعوامل لحرب كيميائية قد يكون عمليا ومفيدا في آن واحد • وتتمثل فائدة هذه القائمة في أنها تبين ، بطريقة تصويرية أي المواد الكيميائية التي سيتم حظرها ، وكذلك في تيسير عملية التحقق •

وأنتقل الآن الى مسألة التحقق التي تعتبر أحد الأركان الأساسية لحظر الأسلحة الكيميائية • ان الأسلوب أو الطريقة التي تسمح بالتحقق من احترام الالتزامات المتعهد بها في الاتفاقية ستختلف طبعا للشيء الذي سيتم التحقق منه • وسيكون علينا استخدام تقنيات مختلفة للحالات المختلفة • ومن ثم فان لنظرتنا الى المشكلات العديدة الخاصة بالتحقق علاقة وثيقة للغاية بنطاق الحظر الذي تنص عليه الاتفاقية • وقد تم الاقرار بهذه النقطة في الفرع باء من الفقرة ١٠ من التقرير الذي أعده الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية في العام الماضي حيث ورد مايلي : " يرى البعض أنه ينبغي أن تكون تدابير التحقق متناسبة مع نطاق الحظر ومع جوانب أخرى من الاتفاقية " • ولهذه النقطة ، في نظر وفدي ، أهمية عملية يجب أن تكون ماثلة في الأذهان •

وتم الاقرار كذلك في السنة الماضية ، بأنه يمكن أن يقوم نظام التحقق على مجموعة مناسبة من التدابير الوطنية والدولية • ونعتقد أن من الممكن النظر في انشاء أجهزة وطنية تكون مسؤولة ، في جملة أمور ، عن ملاحظة الأنشطة الوطنية المتصلة بموضوع الاتفاقية ، وجمع الاحصائيات والمعلومات الأخرى ، واعداد تقارير دورية تقدم الى لجنة استشارية أو الى جهاز دولي آخر للتحقق تنشئه أطراف الاتفاقية ، وعن الاشراف على هذه الأنشطة • ويكلف هذا الجهاز الدولي بتحليل وتقييم التقارير الدورية والاحصائيات ، والمعلومات الأخرى التي تقدمها الأجهزة الوطنية في الدول الأطراف ، كما يدعى الى ايفاد مراقبين لمشاهدة تدمير المخزونات أو تفكيك منشآت الانتاج • وفيما يتعلق بالتعهد بعدم انتاج العوامل الكيميائية المحظورة ، قد يطلب الجهاز الدولي بعض التوضيحات من الدول الأطراف ، ويجري تحقيقات ، كما يقوم بعمليات تفتيش ، اذا اقتضى الأمر بناء على طلب حكومة الدولة الطرف المعنية أو بموافقتها •

فماذا يتوقع أن يحققه نظام التحقق الدولي ؟

ان البنود الأساسية التي تتبادر الى الذهن مباشرة هي تدمير المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية التي تستخدم لأغراض عسكرية عدائية ، وتدمير ، أو تفكيك ، أو تحويل منشآت انتاج هذه الأسلحة والعوامل ، ومنشآت تعبئتها وتخزينها الى أغراض سلمية • وللمرء أن يتصور كذلك الحفاظ على هذه المنشآت في المرحلة المتوسطة ، التي يمكن أن تقع بعد الاعلان عن خطط تدمير المنشآت أو تفكيكها ، وقبل تدميرها الفعلي • ويبدو أن مهمة التحقق من كل ذلك على نحو فعال تشكل بالفعل مسؤولية هائلة • وأقل ما يقال ان التنفيذ الناجح للعمليات البالغة التعقيد والباهظة التكلفة التي يستلزمها ذلك سيكون انجازا هاما •واذا طرحنا جانبا ، بصورة مؤقتة مسألة مدى صرامة تدابير التحقق ، فان وفدي يرى أن علينا أن نسعى في البداية الى الانشاء المبكر لنظام للتحقق يغطي في حدود الواقع والامكان من الناحيتين الفنية والمالية جميع المواضيع والأنشطة التي ذكرتها لتوى •

ومن أصعب المشكلات التي تصادفنا في ميدان التحقق الطريقة التي يمكن من خلالها تطبيق نظام معقول على ما يسمى بالعوامل الكيميائية ذات الغرض المزدوج • ولم ترد أية اشارة في التقرير المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى المواد الكيميائية ذات الغرض المزدوج • غير أن وفدي يعتقد أن الفرق بين المواد الكيميائية ذات الغرض الواحد والمواد الكيميائية ذات الغرض المزدوج فرق نسبي فقط • وقد تم تقديم بعض الاقتراحات التقنية القيمة بخصوص هذه المشكلة سواء في هذه اللجنة أو في مؤتمر لجنة نزع السلاح • وبغض النظر عما اذا كانت اتفاقيتنا للحرب الكيميائية ستتضمن هذه البنود أم لا ، ففي رأينا أنه لا مناص من التصدي للمشكلة التي سيثيرها ما يسمى بالمواد الكيميائية ذات الغرض المزدوج في سياق حظر فعال للأسلحة الكيميائية • ان هذه المسألة الهامة جديرة ، في نظرنا بأن تواصل لجنة نزع السلاح دراستها بعمق • وفي هذه المرحلة يمكن أن أكتفي بالقول انه سيكون من المفيد لو استطعنا القيام ، بمساعدة الخبراء بتحديد العوامل الكيميائية الرئيسية التي يمكن استخدامها لأغراض سلمية وعسكرية عدائية ، في آن واحد ، ووضع قائمة بها •

وترى حكومتي أن تكون تدابير التحقق المزمع النص عليها في الاتفاقية موجهة في المقام الأول ضد الأنشطة العسكرية أو الأنشطة ذات التوجه الحربي الكيميائي ، وأن يقتصر أي تدخل في العمليات العادية للصناعات الكيميائية على الحد الأدنى اللازم • ويشارك وفدي مشاركة كاملة في الرأي الذي عبر عنه مندوب البرازيل الموقر ، السفير دي سوزا اي سيلفا ، منذ أسبوعين • والذي فحواه أنه " ينبغي تصور الاتفاقية طبقا للمبدأ القائل بأنه لا يجب فحسب السماح بالأنشطة الصناعية العدنية واستخدام التكنولوجيا استخداما كاملا لأغراض سلمية ، بل ينبغي أيضا تشجيعها من الناحية الفعلية • وأن يكون انتاج العوامل الكيميائية التي تستخدم لأغراض حربية واستحداثها ، وتخزينها ، ونقلها الاستثناء الذي يجب حظره ، وليس العكس " • واسمحوا لي أيضا أن أستشهد بجملة وردت في وثيقة عملنا CCD/430 المؤرخة في تموز/ يوليه ١٩٧٤ ، والتي تحدثنا فيها عن " ضرورة تلبية احتياجين متناقضين : هما التوصل الى نتائج للتحقق موثوقة بصورة تكفي للتمكن من منع عدم الامتثال للاتفاقية ، وفي نفس الوقت لتخفيف عبء الدول الأطراف في الاتفاقية الى أدنى حد " •

ويرى وفد ى أنه لا ينبغي مثلا أن تخضع أنشطة الصناعات الكيميائية لأغراض سلمية للتفتيش الموقعي ، فيما عد ا في الحالات التي يشتبه فيها بأن الصناعة تنتج عوامل كيميائية محظورة ، ولم تقد م فيها أية تفسيرات مقنعة بنقيض ذ لك •

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقد ير وفد ى للوفد الكند ى للوثيقة CD/167 التي قد مها مؤخرا بشأن التحقق ، وكذ لك بطبيعة الحال لمساهماته الكثيرة في أعمال اللجنة الخاصة بهذ ه المسألة على مد ى السنين •

وأود الآن أن أتناول العلاقة بين اتفاقيتنا للحرب الكيميائية وبين بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • لقد قامت هذ ه الوثيقة بد ور بالغ الأهمية خلال السنوات الخمسين التي انقضت على د خولها حيز النفاذ ، ولا يعتزم وفد ى اطلاقا التشكيك في جد واها ومع ذ لك ، وكما لاحظ عدد كبير من الوفود ، فانه يوجد مجال لتعزيز بروتوكول جنيف • وأشار العد يد من الوفود أيضا الى الا زد واج الممكن للتعهد ات القانونية الذ ى يمكن أن ينشأ اذ ا ما شملت الا تفاقية الجد يد ة حظر " الاستخد ام " • ومن جهة أخرى ينبغي أن يكون ماثلا في أذ هاننا أن نطاق الحظر بموجب الا تفاقية الجد يد ة لن يطابق حتما وبالضبط نطاق الحظر الذ ى نص عليه بروتوكول عام ١٩٢٥ ، لأن الا تفاقية الجد يد ة تتضمن كذ لك الغازات الخانقة والسامة والغازات الأخرى ، وجميع مايماثلها من سوائل أو مواد أو نبائط أخرى • وعلاوة على ذ لك فان البروتوكول لا يحتوى على أية أحكام بخصوص التحقق • ومن ثم يمكننا فهم الرأى القائل بضرورة اد راج استخد ام الأسلحة الكيميائية بشكل ما في الا تفاقية الجد يد ة •

وبهذ ه المناسبة ، فقد استمع وفد ى باهتمام الى الكلمة التي ألقيتموها ، ياسيد ى الرئيس ، منذ أسبوعين بصفتكم ممثلا لجمهورية ألمانيا الا تحاد ية ، والتي اقترحتم فيها أن تشمل اتفاقية الأسلحة الكيميائية اجراء للتحقق يرمي الى ضمان احترام أحكام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • ونرجو أن تد رس اللجنة هذ ا الاقتراح بعناية •

وقد قيل الكثير حول تد ابير بناء الثقة التي يمكن اد راجها في الا تفاقية المقترحة ، أو التي يمكن تطبيقها حتى قبل ابرام هذ ه الا تفاقية • ويقر وفد ى بفائد تها ، الا انني سأكتفي اليوم بالقول بأن وضع نظام للتحقق موثوق وقابل للتطبيق قد يكون أفضل جميع تد ابير بناء الثقة وأكثرها فعالية •

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أعرب عن أمل وفد ى في أن يتسنى للجنة ، لد ى حلول الد ورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، المقرر عقد ها في العام التالي ، تقد يم تقرير عن تقد م ملحوظ تم احرازه فيما يخص باتفاقية للأسلحة الكيميائية يشكل عقد ها ، وفقا للفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ " مهمة من أشد مهام المفاوضات المتعد د ة الأطراف الحاحا " •

الرئيس : أشكر ممثل اليابان الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد فينكاتسواران (الهند) : سياد ة الرئيس ، انه لمن د واعي عظيم ارتياح وفد ى أن يراكم ، أنتم الذ ين تمثلون بلد ا تربطه بالهند علاقات وثيقة وود ية ، رئيسا للجنة نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل • ونحن مقتنعون بأن أعمال اللجنة ستتقد م ، بتوجيهكم السد يد ،

بخطى كبيرة ، وسيرسى الأساس لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة خلال ما تبقى من د ورة عام ١٩٨١ • ونود كذ لك أن ننتهز هذ ه الفرصة للتعبير عن تقد يرنا للسفير غرهارد هردر ، من الجمهورية الد يمقراطية الألمانية ، الذ ى تولى ارشاد أعمال هذ ه اللجنة بمهارة وفعالية •

ان وفد ى يود أن يطرق هذ ا اليوم مشكلة أسلحة التد مير الشامل الجد يد ة والأسلحة الا شعاعية • وفيما يتعلق بأسلحة جد يد ة للتد مير الشامل ، فقد وقفنا على الد وام الموقف الذ ى مؤد اه انه سيلزم في الأجل الطويل ايجاد آلية تتيح الرقابة العامة والشاملة على تطبيقات المكتشفات الجد يد ة في العلم والتكنولوجيا • وما نشهد ه اليوم ظاهرة تبين ان سرعة التقد م في تكنولوجيا الأسلحة تفوق باستمرار السرعة البطيئة والمتعثرة لمفاوضات نزع السلاح • حقا ان التعقيد المتزايد في منظومات الأسلحة الجد يد ة الجارى اد خالها يزيد في صعوبة مهمة التحقق الملائم • ومن المتناقضات ان سباق التسلح التكنولوجي لم يولد شعورا بالمزيد من الأمن بالنسبة لا ى مشارك فيه • وان لم يتحقق شيء في القريب لتأمين استخد ام تطور العلم والتكنولوجيا فقط للنهوض برفاه البشرية والتنمية الاقتصاد ية والا جتماعية ، فسيفلت حتما زمام سباق التسلح •

وقد قال البعض في هذ ه اللجنة أنه من غير الواقعي ايجاد آلية لمنع استحد اث منظومات أسلحة جد يد ة الى أن يتم التعرف على تلك المنظومات فعلا • وقد أثار هذ ه النقطة مرة أخرى مند وب ايطاليا الموقر هذ ا الصباح • بيد انه يتوجب ، لد ى القيام بهذ ا العمل ، عد م اهمال التجربة التاريخية للعقود العد يد ة الماضية • لقد رأينا مرارا وتكرارا انه حالما تستحد ث منظومة أسلحة جد يد ة أو يتحد د تطبيق عسكرى جد يد لاكتشاف علمي أو تكنولوجي ما ، فانه تحبط الى حد كبير الجهود التي تبذ ل في سبيل رقابتها أو كبح جماحها • ويبد و للذ ين استحد ثوها ان منظومات أسلحة جد يد ة وأكثر تطورا توفر الأد اة للتفوق على خصم محتمل أو اصلاح خلل متصور في الميزان العسكرى • وحتى لو لم يكن الأمر كذ لك ، فقد جد ت مناسبات استخد مت فيها منظومات أسلحة جد يد ة كأد اة للمساومة في المفاوضات بشأن مراقبة الأسلحة •

لقد لاحظ وفد ى باهتمام المقترح الذ ى قد مه الا تحاد السوفياتي لانشاء فريق خبراء مخصص تحت رعاية هذ ه اللجنة للنظر في آن واحد ، في الحظر العام لأسلحة التد مير الشامل الجد يد ة ، وفي التد ابير المحد د ة المتعلقة بحظر أسلحة محتملة محد د ة تم التعرف عليها • نحن نعتبر هذ ا المقترح بناءا وجد يرا بالا هتمام • ولجنة نزع السلاح ، بوصفها هيئة التفاوض المتعد د ة الأطراف الوحيد ة في ميد ان نزع السلاح ، لا يمكنها الفرار من مسؤوليتها في معالجة هذ ه المشكلة الكامنة في صميم استمرار سباق التسلح وتصعيد ه • وبطبيعة الحال ، قد لا يكون الفريق المخصص هو الطريقة الوحيد ة التي يمكننا أن نعالج بها هذ ه المشكلة • فبوسعنا ، على سبيل المثال ، عقد اجتماعات د ورية يطلع فيها العلماء والتكنولوجيون اللجنة على التطبيقات الجد يد ة للمكتشفات العلمية والتكنولوجية الحد يثة • وبامكاننا ، في مرحلة ما ، التفكير في انشاء فريق عامل مخصص تابع لهذ ه اللجنة للتفاوض بشأن ترتيبات د ولية فعالة لمعالجة هذ ه المشكلة •

وفي هذ ا الصد د ، أود أن اقتبس من د راسة قيّمة قد مها اللورد زوكرمان في حلقة التد ارس بشأن العلم ونزع السلاح التي عقد ت في باريس في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ • أشار اللورد زوكرمان الى أن " سباق التسلح التكنولوجي لا نهاية له ، ونظرا لتزايد كلفته وتعاظم كلفة استخد ام منتجاته من حيث القوة العاملة المد ربة ، فانه يتسبب في تآكل البنية العسكرية ذ اتها " • وصاغ اللورد زوكرمان ما اصطلح عليه بـ" قانون البحث والتنمية الذ ى لا يرحم " وتتضمن بعض جوانب هذ ا القانون مايلي :

" بما أن كلفة استحداث منظومة أسلحة تتميز بدرجة معينة من التعقيد واحدة الى حد كبير في جميع البلدان الصناعية المتقدمة ، يكون لاعتبارات الحجم المطلق للاقتصاد دور عندما تتعلق رغبة بلد ما في أن تكون قواته في المستوى الذي يحدده سباق التسلح بين القوى العظمى ، وعندما يضطر الى اعادة تجهيز نفسه في فترات متكررة بأسلحة أكثر تعقيدا ، ومن ثمة أغلى ثمنا بكثير من الأسلحة التي يستعيض عنها • واذا افترضنا ان النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي الممكن تكريسها للدفاع تبقى هي نفسها تقريبا من سنة الى أخرى ، وان الناتج المحلي الاجمالي ينمو باضطراد ، فان ذلك ، يستتبع حتما أن يكون من غير المحتمل أن يكفل الشطر الكبير من الأموال التي تسخر للدفاع كل سنة شراء المزيد من أدوات الدفاع " •

" فالمنظومة الهجومية الأغلى ثمنا تقابل بدفاع أعلى منها كلفة • ويكون صافي النتيجة ازدياد في مصاريف التجهيز الدفاعي من جانب الطرفين ، دون أن يتحقق المزيد من الأمن لأى منهما " •

وتصدق هذه الملاحظات ، بطبيعة الحال ، على جميع القوى العظمى •

وتبعا لذلك خلص اللورد زوكرمان الى أن " العواقب طويلة الأجل لامفر منها • فاذا أردنا أن يكون دفاعنا فعالا ، أبينا السماح بأن يكون تجهيزنا باليا • وبالمثل ، لا يمكننا افتراض أن حصة متزايدة من الناتج المحلي الاجمالي ستخصص للدفاع • ولذلك تكون الخيارات التي نجبر على اللجوء اليها هي اما تغيير التزاماتنا بغية تفادي الحاجة الى ادخال بعض منظومات الأسلحة الجديدة الأغلى ثمنا ، أو التقليل من حجم قواتنا ، أو الجمع بين هذين التدبيرين " •

وعبر اللورد زوكرمان ، في خاتمة دراسته الهامة عن الرأى القائل بأن العلماء والتكنولوجيين بامكانهم الاسهام بالشيء الكثير عن طريق توضيح حقائق سباق التسلح لقادتهم السياسيين والعسكريين • وكما ذكر ، ما أبعد الأحداث التي شهدتها السنوات العشرون الماضية عن أن تصنيف شيئا الى أمن الشعوب ، بل هي حولت العالم الى مكان أخطر بكثير للعيش • ولا يسع المرء سوى أن يوافق على تقييمه الذي مؤداه أن " زخم سباق التسلح التكنولوجي لا ينطوى فقط على بذور الاحباط الذاتي ، بل كذلك على بذور الافلاس الوطني — أو الأسوأ من ذلك ، على الحرب ذاتها " •

ولذلك يتضح انه ينبغي لنا ، في هذه اللجنة ، أن نعي مايسمى بالحقائق الواقعة لسباق التسلح التكنولوجي • ولهذا السبب أشيد بالمقترح السوفياتي •

لقد عرض الوفد الهندي فعلا على هذه اللجنة وجهات نظره فيما يتعلق بالمعاهدة المقترحة لحظر الأسلحة الاشعاعية • ونحن على استعداد للشروع في مفاوضات جادة بغية صياغة هذه الاتفاقية • بيد انه من الطبيعي أن يعمل كل وفد من جانبه على تأمين عدم تعارض نص الاتفاقية مع المواقف المبدئية التي اتخذتها بلدانا فيما يتعلق ببحث القضايا السياسية الأساسية وعدم تقويضها • ويسود الهند على الدوام الاعتقاد بأن احتياز واستخدام الأسلحة النووية لا يمكن أن يكونا أداة شرعية لضمان أمن الدول • وقد أعلنت الجمعية العامة في عام ١٩٦١ أن استخدام الأسلحة النووية يعد جريمة في حق الانسانية • وقد تكرر الاعلان نفسه في قرارات لاحقة أصدرتها الجمعية العامة آخرها القرار ٣٥/١٥٢ دال • ان التشبث الأساسي بهذا المبدأ هو أساس اعتراضنا على تعريف للأسلحة الاشعاعية يلجأ الى حكم استبعادي فيما يتعلق بالأسلحة النووية •

ويحظى هذا الموقف بتأييد وفود عديدة في هذه اللجنة • وقد أكد سفير البرازيل الموقر ، عن صواب ، في بيانه الباعث على التفكير الذى ألقاه في الجلسة العامة المعقودة في ٧ نيسان / ابريل ١٩٨١ :

" ان وفدى يحبذ الاقتراحات التي صدرت في نطاق اللجنة والفريق العامل ، والتي مؤداها أنه من المستصوب تحديد الأسلحة الاشعاعية بالاستناد الى خصائصها بدلا من الاستبعاد الصريح للأسلحة النووية من نطاق الاتفاقية • ويبدو أن لا طائل هناك من وراء اعتماد تعريف يكون بمثابة اضفاء الشرعية على الأسلحة النووية ، ثم لا تلبث المادة التالية أن تنكر تلك الحقيقة بقولها ألا لا شيء في الاتفاقية يمكن أن يفسر على انه يضفي الشرعية على الأسلحة النووية • اذ ليس من شأن هذا النفي ، في الواقع ، الا أن يؤكد الافتراض بأن الأسلحة النووية الواقعية تعتبر ، حقا ، خيارا قابلا للاستمرار ، على حين تحظر الأسلحة الاشعاعية غير الموجودة • فالحكم الاستبعادى على نحو ماهو موصوف لا يقبله وفدى لتلك الأسباب " •

ومما يبرهن بشكل ساطع على الطريقة البناءة التي اشتركت بها الوفود في المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية المساهمات العديدة التي قدمت للتغلب على مشكلة التعريف الذى أشرنا اليه • فيوغوسلافيا ، على سبيل المثال ، عرضت على الفريق العامل المخصص تعريفا بديلا ممكنا لا يتوخى حكما استبعاديا فيما يتعلق بالأسلحة النووية •وقد قدم سفير يوغوسلافيا الموقر صورة كاملة ومقنعة دعما لمقترحه في جلستنا العامة الأخيرة • ووفدى يود الاعراب عن تقديره العميق للسفير فرهونيك لما بذله وفده من جهود سعيا الى ايجاد حل معقول لمشكلة تعتبر ، في رأينا ، أساسية لضمان النجاح لمفاوضاتنا •

وقد اقترح وفدى بعض الصيغ الدقيقة والمحددة لادراجها في معاهدة مقبلة بشأن الأسلحة الاشعاعية • ونحن ممتنون للرئيس الموقر للفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الإشعاعية ، السفير كوميفيش من هنغاريا ، الذى راعى هذه الاهتمامات في النصوص التي أعدها بكل دقة وعناية لينظر فيها الفريق العامل • وينبغي أن يحظى بمساندتنا الكاملة له في المهمة العسيرة والمثبطة في بعض الأحيان التي اضطلع بها بكياسة •

وقد أدلى ممثل السويد الموقر ، السفير ليدغارد ببيانا يحمل على التفكير ومقنعا بشأن الأسلحة الاشعاعية في جلستنا العامة الأخيرة • ونحن نود أن نعبر عن امتناننا للوفد السويدى لتذكيرنا في الوقت المناسب بأنه ينبغي لهذه اللجنة أن لا تجازف بموثوقيتها في محاولة متسرعة للتوصل الى اتفاق لا يفي ، ولو بقدر محدود ، بآمال وطموحات المجتمع الدولي • ونحن أيضا ، شأننا شأن الوفد السويدى ، لسنا مدركين ادراكا وضاحا مانسعى الى حظره من خلال الصيغة الحالية للنص • ثم ان الامكانيات المحددة التي اقترحت داخل اللجنة تبدو ذات طابع فرضي مفرط عندما تفحص عن كثب • غير أننا مازلنا على استعداد للتفاوض بشأن حظر تلك الأسلحة المحتملة ، شريطة أن تبرز أوصافها التقنية المحددة بشكل صريح وواضح •

وأحطنا كذلك علما بالمقترح الذى قدمته السويد والقاضي بأن تحظر المعاهدة المقترحة بشأن الأسلحة الاشعاعية كذلك شن هجمات ضد المرافق النووية المدنية • ومن شأن هذا الحظر أن يعزز بالتأكيد صلاحية الاتفاقية التي نسعى للتفاوض بشأنها • وستنظر حكومتنا بكل جد في المقترح السويدى •

وختاما يرى وفد ى أنه يجب على لجنة نزع السلاح أولا وقبل كل شيء أن تركز الا هتمام على البنود ذ ات الأولوية المد رجة في جد ول أعمالها • فوقف سباق التسلح النووى وتحقيق نزع للسلاح النووى هما أكثر المسائل التي تواجه البشرية الحاحا وأهمية • وسيكون الحكم على ما لهيئتنا من موثوقية وأهمية بوصفها هيئة تفاوض متعد د ة الأطراف في ميد ان نزع السلاح متوقفا ، في نهاية المطاف ، على قد رتنا على التفاوض بشأن تد ابير ملموسة في ميد ان نزع السلاح النووى • ولا يمكن لمعاهد ة تحظر الأسلحة الا شعاعية أن تكون لها قيمة الا اذ ا اعتبرت خطوة نحو الحظر الفعلي لكافة الأسلحة التي تجر الفناء والتد مير بواسطة الا شعاع ، بما في ذ لك الأسلحة النووية ذ اتها التي تمثل أكبر خطر على بقاء البشرية •

الرئيس : أشكر ممثل الهند الموقر على بيانه ، وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهورية الا شتراكية السوفياتية) (مترجم عن الروسية) : السيد الرئيس ، أود أن أستهل كلمتي بالتعبير عن ارتياحي لتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح خلال هذ ا الشهر البالغ الخطورة الذ ى نختتم به جزء الربيع من د ورة عام ١٩٨١ • ونأمل أن تسفر خبرتكم ود رايتكم العميقة بالمشاكل التي تناقشها اللجنة عن التنظيم الفعال لأعمالنا في الأيام الباقية ، وأن تمكننا من الاقتراب من حل المسائل الموكلة الى لجنتنا • كما أود أيضا أن أوجه الى السفير هرد ر ، رئيس لجنة نزع السلاح للشهر الماضي ، بعض عبارات الامتنان المخلص • فقد أخذ على عاتقه المهمة الصعبة ، وهي التنسيق بين نهج مختلف الوفود حيال مسألة كيفية استمرار العمل في اطار اللجنة بشأن المسائل المتعلقة بالحد من سباق التسلح النووى ، ونزع السلاح النووى ، وحظر تجارب الأسلحة النووية •

ويود الوفد السوفياتي أن يتناول اليوم عد د ا من القضايا •

ان نهج الا تحاد السوفياتي حيال مشكلة حظر الأنواع الجد يد ة من أسلحة التد مير الشامل والمنظومات الجد يد ة من تلك الأسلحة معروف جيد ا لأعضاء لجنة نزع السلاح • وقد تم تأكيد هذ ا النهج مرة أخرى في التقرير المقد م من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب ، فقد أبد ى الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ليونيد بريجنيف ، الملاحظة الهامة التالية بشأن المشكلة التي نناقشها اليوم :

" لقد كان الخط المحورى للسياسة الخارجية لحزبنا وحكومتنا ولا يزال هو الكفاح لتقليل خطر الحرب ولكبح سباق التسلح • وقد اكتسب هذ ا الهد ف في الوقت الراهن أهمية وطابعا ملحا بصفة خاصة • فالواقع أن هناك تغيرات سريعة وعميقة تحد ث في مجال تطور التكنولوجيا العسكرية • اذ يجرى استحد اث أنواع جد يد ة من الأسلحة كيفا ، منها في المقام الأول أسلحة التد مير الشامل • وهذ ه الأنواع الجد يد ة من الأسلحة من شأنها أن تجعل من مراقبتها ، وبالتالي أيضا ، من أى تحد يد يتفق عليه لهذ ه الأسلحة ، مهمة بالغة الصعوبة ، ان لم تكن مستحيلة ، وسيقوض حد وث مرحلة جد يد ة من سباق التسلح الاستقرار الد ولي ويزيد الى حد كبير من خطر نشوب حرب " •

وتعلمون جميعا اننا نؤيد وضع اتفاق شامل يحظر استحداث وانتاج أية أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من تلك الأسلحة • ونحن لا نستبعد في الوقت نفسه امكانية ابرام اتفاقات خاصة أيضا •

ومازلنا نعتقد أنه سيكون من الأصوب العمل بطريقة تؤدي، من خلال اتفاق ملائم ، الى احباط التهديد بظهور أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وذلك قبل أن يتم استحداثها أوتحويلها الى وسائط مادية للحرب • فالزمن لا ينتظر أحدا !

لقد كانت المشكلة التي نناقشها اليوم مدرجة في جدول أعمال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولجنة نزع السلاح ، ومحافل دولية أخرى طيلة خمس سنوات تقريبا • وتجرى لجنة نزع السلاح مناقشات دورية حول مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل • وهي مناقشات يشارك فيها من حين الى آخر خبراء من بلدان معينة • ولكن الأمور لم تتقدم أكثر من ذلك حتى الآن • وفي نفس الوقت ، وعلى خلاف مشاكل نزع السلاح الأخرى، تتمتع مسألة حظر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل بسمات متميزة وفريدة وخاصة بها دون سواها • وفي مقدمة هذه السمات النوعية أن من بين العناصر الحاسمة في مناقشة مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل بلورة مفاهيم علمية وتكنولوجية متفق عليها لكي تشكل أساس موضوع الحظر في الاتفاق أو الاتفاقات التي قد تبرم مستقبلا • وذلك يعني بدوره أنه اذا كان يتعين دراسة هذه المسألة في اللجنة ، فسينبغي بديهيا أن تصاغ في قالب ملائم ، مع ايلاء الاعتبار لأهمية اعتماد اللجنة للقررات السياسية على أساس التحليل العلمي الدقيق لجميع جوانب هذه المشكلة البالغة التعقيد •

ونرى في هذه الحالة أن الأمر يستدعي مرحلة تمهيدية من النقاش يعقد التوصل الى رأى متفق عليه ، على مستوى الخبراء ، حول الجوانب العلمية والتكنولوجية للقضية ، وبعد أن يعرض ذلك الرأى على اللجنة للنظر فيه •

وتبين الخبرة المتاحة من مناقشة قضية الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ان الخبير الذى يتكلم في جلسة من جلسات اللجنة يضطر ، بحكم طبيعة الجمهور الذى يستمع اليه ، الى محاولة تبسيط بيانه بحيث يسهل فهمه ، قدر الامكان ، ويأتي ذلك في بعض الأحيان على حساب الدقة العلمية • وقد يؤدى اما الى عدم الفهم الصحيح الكامل لمشكلة ما ، كما يتضح بصفة خاصة على سبيل المثال من الاقتراحات التي قدمتها بعض الوفود بادراج مايسمى بأسلحة حزم الجزيئات في نطاق حظر الأسلحة الاشعاعية ، أو الى تحريف جوهر المسألة •

وهذه الاعتبارات تجيز الجزم بأن مناقشة مشكلة لها مثل هذا التعقيد العلمي ، مثل مشكلة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، سوف تكون أشد فعالية بكثير، لو أتيحت لأعضاء اللجنة لا آراء وخبير واحد فقط ، مهما كان مؤهلا تأهيلا رفيعا ، بل آراء فريق خبراء من مختلف البلدان يعملون على أساس اجراءات معترف بها في الأوساط العلمية • وهذا هو بالضبط الغرض من اقتراح وفد الاتحاد السوفياتي بانشاء فريق مخصص من الخبراء • ولقد أصغينا باهتمام الى كلمة الوفد الهنغاري في ٧ نيسان/ أبريل ، ونحن نؤيد اقتراحه بعقد جلسات غير رسمية لأنها سوف تخدم هي الأخرى الهدف ذاته •

ان الفريق الذى نقترحه يمكن أن يمثل آراء لا يرقى اليها الشك حول التطورات في العلم والتكنولوجيا التي يحتمل أن تسفر عن خطر من حيث استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير

الشامل ، وبامكانه أيضا أن يزود اللجنة ببحوث استقصائية حول الأوضاع الراهنة في هذه المسألة من وجهة النظر العلمية والتكنولوجية • ويمكن الاتفاق على صلاحيات مثل هذا الفريق بتفصيل أكبر في الجلسات غير الرسمية التي تعقدها اللجنة بمشاركة الخبراء حسب اقتراح وفد هنغاريا •

وبالتالي فان وجود مثل ذلك الفريق سيضمن حصول اللجنة على معلومات علمية وتكنولوجية موضوعية بشأن أسلحة التدمير الشامل ، وتزويدها بوسائط عملية هامة تمكنها من مراقبة وضع هذه المشكلة بانتظام •

وأود الآن أن أتناول بايجاز مسألة حظر الأسلحة الاشعاعية • وأود في المقام الأول أن أعبر عن تقديرنا للسفير كوميفش لادارته الماهرة والفعالة للفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية •

لقد أصغينا بانتباه في الجلسة العامة للجنة يوم ٧ نيسان/ ابريل الى الكلمات التي ألقاها عدد من الوفود حول هذا الموضوع • وأثيرت في بعض تلك الكلمات — وليس لأول مرة — مسألة ماإذا كانت هناك حاجة الى تناول مشكلة حظر الأسلحة الاشعاعية (ويقصد هنا تلك الأسلحة في حد ذاتها) نظرا لوجود قضايا أخرى لم تحل بعد في مجال الحد من الأسلحة ، وعموما في مجال تقليل خطر الحرب • ويعتقد الوفد السوفياتي انه منذ تقديم الوثيقة المشتركة السوفياتية الامريكية عن العناصر الأساسية لمعاهدة بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية ، كرس محررو تلك الوثيقة وممثلو وفود أخرى عناية جمة لشرح وتجسيد فكرة وأغراض وموضوع ونطاق المعاهدة المقترحة وبرهنوا بصفة خاصة على خطورة استحداث أسلحة اشعاعية نظرا لوجود امكانية من حيث المبدأ لاستعمال الاشعاعات الناتجة عن تحلل المواد المشعة • وأشير الى وجود امكانية من حيث المبدأ لانتاج تلك الأسلحة في شكل قنابل وقذائف وألغام •• الخ • يقصد بها نشر المواد المشعة عن طريق التفجير • وأشير أيضا الى امكانية استحداث نبائط أو معدات خاصة لنشر المواد المشعة بطريقة غير تفجيرية ، كأن تبث مثلا في هيئة سائل أو ذرات صلبة • وذكرت امكانيات أخرى لاستعمال المواد المشعة التي قد توجد في حوزة احدى الدول في أغراض اعتدائية •

وأشارت وفود كثيرة ، في جملة أمور ، الى التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة في ١٩٤٨، والذي صنف في ذلك الوقت الأسلحة الاشعاعية في عداد أسلحة التدمير الشامل • وهنا نود أيضا أن نستذكر القرارات التي اتخذت مؤخرا — في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في ١٩٧٨ ، وفي الدورة العادية الأخيرة للجمعية العامة في ١٩٨٠ • كما ان الفقرة ٧٦ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية تنص على الآتي : " ينبغي ابرام اتفاقية تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية " • وكان لذلك الحكم صدى في قرار الجمعية العامة ٣٥/١٥٦ زاي بتاريخ ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ • وتعلمون جميعا ان كلا من النصين قد اعتمدا بتوافق الآراء •

وصدرت تعليقات أخرى معينة يبدو لنا أن الوفد السوفياتي قد رد عليها فعلا سواء في الجلسات العامة للجنة نزع السلاح أم في اطار الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، أم في مجرى المشاورات الثنائية •

ان الوفد السوفياتي ، شأنه شأن الوفود الأخرى التي تحبذ الانتهاء في أقرب وقت من وضع نص لاتفاقية تحظر الأسلحة الاشعاعية ، لم يحاول قط بطبيعة الحال في أولوية هذه المشكلة أو في ضرورة النظر فيها وحلها قبل جميع القضايا الأخرى • ومع ذلك ، فبينما نظهر اهتمامنا ،

ونشترك بفعالية في دراسة مسائل حاسمة في مجال نزع السلاح ، مثل الحد من سباق التسلح النووى ، والحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية ، وحظر الأسلحة الكيميائية ، وعدد من القضايا الأخرى ، فاننا في الوقت ذاته نعتقد ان سد أى اتجاه مهما كان بسيطا من اتجاهات سباق التسلح سوف يمثل خطوة الى الأمام • واذا كانت هناك امكانية لاتخاذ مثل هذا القرار الآن فيتعين علينا ألا نتعمد التباطؤ في هذا العمل باد راج مسائل ، مهما كانت هامة ، لا علاقة لها بالموضوع قيد النقاش • وحافزنا على ذلك اعتقادنا بأن المجتمع العالمي يهتم على قدم المساواة بالتوصل الى حظر الأسلحة الاشعاعية ، نظرا لأن كل الدول ستحصل على فائدة متساوية من تحقيق هذا التدبير •

وقد أعطينا فعلا في جلستنا الماضية ، يوم الثلاثاء ، تقديرنا للكلمة التي ألقاها وفد الولايات المتحدة في ٧ نيسان/ ابريل ، وقلنا انها غير بناءة ، وليست في صالح المهام الملقاة على عاتق اللجنة • فقد جمح الوفد الامريكي بتهور من خلال مشاكل دولية معقدة مختلفة ، ووطأ في أثناء ذلك موضوعات لا علاقة لها بالسياسة الخارجية • ونحن نستطيع أيضا بطبيعة الحال أن نسوق أمثلة كثيرة ــ أمثلة حقيقية لا ملفقة ــ تمس جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة التي نرى أنها تستدعي انتقادا جديا • بيد أننا لا نحبذ تضييع وقت عمل اللجنة ، وهو محدود جدا في الواقع • وباختصار ، لن نقتدى بمثل الوفد الأمريكي ، وانما سنتكلم عن بعض المسائل الجوهرية •

في المقام الأول ، بالرغم من عنف الممثل الأمريكي ، فانه لم يفلح في دحض الحقيقة الواضحة ، وهي ان الولايات المتحدة كانت البادئة بكل جولة من جولات سباق التسلح طيلة فترة مابعد الحرب • وعلى أى حال ، من الذى بدأ باستحداث الأسلحة النووية ؟ انها الولايات المتحدة • ومن كان البادئ باستحداث الخواصات النووية المزودة بالصواريخ التسيارية ، وبتجهيز الصواريخ عابرة القارات بالرؤوس الحربية المتعددة ، وبانشاء مجموعة كاملة من أشد الأنواع فتكا من أسلحة التدمير الشامل ؟ انها الولايات المتحدة مرة أخرى • ومن ذا الذى يتزعم الآن استحداث الأسلحة النيوترونية ، والأنواع الجديدة من الأسلحة الكيميائية الفتاكة والشديدة السمية ، وغيرها من الوسائط القتالية الخطيرة ؟ انها الولايات المتحدة هذه المرة أيضا •

ان الاستعدادات العسكرية الجارية في الولايات المتحدة والتي يسميها وزير الدفاع الأمريكي ، ك واينبرغر ، " بداية اعادة تسليح أمريكا " ، ليست سوى تسلح فائق للولايات المتحدة لامثيل له في السابق يهدف الى ترجيح كفتها في جميع فئات الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية •

ومثال ذلك أن البنتاغون كان يتباهى منذ وقت طويل بتفوق قواته البحرية • وقد يتساءل المرء هنا ما الغرض اذن من القرار الذى اتخذ بزيادة عدد السفن الحربية من ٤٥٦ الى ٦٠٠ سفينة ، وزيادة عدد مجموعات حاملات الطائرات الى ١٥ مجموعة ؟ وفي ضوء هذه الوقائع كيف يمكن الادعاء بأن الاتحاد السوفياتي هو المسؤول عن سباق التسلح ؟

ان بلدنا ، كما صرح زعماء الاتحاد السوفياتي رسميا أكثر من مرة ، لا يسعى الى بلوغ تفوق عسكرى • ولا تتجاوز الامكانات العسكرية للاتحاد السوفياتي المقتضيات الضرورية للأغراض الدفاعية ، ويتمشى ذلك تماما مع الطابع الدفاعي للمذهب العسكرى السوفياتي • ألم يتضح حسن نيتنا بالقرار الأحادى بسحب ٢٠ ٠٠٠ جندى سوفياتي ، و ١ ٠٠٠ دبابة ، ومعدات حربية أخرى من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهو ماتم انجازه فعلا في العام الماضي ؟

لقد حاول الممثل الأمريكي أن يشوش على القضية فيما يتعلق بتوازن القوى في القارة الأوروبية ، وفسّر كما يحلو له ، وهذا أخف تعبير ، وقائع مختلفة ، وتلاعب ببعض البيانات • ونجد أفضل رد على محاولاته تلك في البيان الذي ألقاه رئيس دولتنا ، ليونيد بريجنيف ، أمام مؤتمر الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي يوم ٧ نيسان/ ابريل من هذا العام • ويود الوفد السوفياتي أن يقرأ الفقرات ذات الصلة من ذلك البيان • ونحن نفعل ذلك أيضا لأن صحفا كثيرة في الغرب ، على الرغم من المزاعم التي تقدم هنا عما يسمى بالصحافة الغربية " الحرة " ، لم تر أنه من الضروري حتى أن تشير الى أهم جزء في خطاب ليونيد بريجنيف • وها أنا أقرأ عليكم هذه الفقرات :

(قرأها بالانكليزية)

" ان سباق التسلح المطلق العنان في أوروبا أصبح خطرا بصورة فتاكة بالنسبة لكل الشعوب الأوروبية • وبغية البدء بطريقة ما في ايجاد الحل العملي لهذه المشكلة ، فاننا نقترح للوقت الحاضر على الأقل ، رسم خط تحت ما يوجد حاليا ، أي أن يتوقف كل من الكتلة السوفياتية وحلف شمال الأطلنطي عن أي توزيع آخر لصواريخ نووية جديدة متوسطة المدى في أوروبا ، وعن أي تبديل للصواريخ المقامة في أوروبا حاليا • ويشمل ذلك بالطبع المنظومات النووية الأمريكية المقامة في القواعد الأمامية في ذلك الاقليم • وهذا التوقف يمكن أن يكون صحيحا الى أن تبرم اتفاقية دائمة بشأن الحد من الوسائط النووية سالفة الذكر أو تخفيضها ، وهو الأفضل ، من جانب الطرفين في أوروبا •

" وطبيعي ان اقتراحنا بشأن التوقف ليس غاية في حد ذاته • وانما القصد منه تهيئة مناخ أكثر مواتاة لاجراء مخادثات • ونحن نعتبر ان الهدف من هذه المسألة - وقد ذكرته من قبل وأكرره الآن - هو على وجه التحديد تخفيض الجانبين لكمية الوسائط النووية المتراكمة في أوروبا • وهذا ممكن تماما دونما مساس بظروف الأمن سواء في الشرق أو الغرب •

" وقد قوبل اقتراحنا ، كما هو معروف ، باستجابة ايجابية من جانب دوائر سياسية كثيرة وفيما بين الجمهور في أوروبا الغربية • ولكن رد فعل من يبدو أنهم لا يستصوبونه لم يتباطأ بدوره •

" هناك زعم بأن الاقتراح السوفياتي الجديد يهدف الى توطيد مزية مفترضة لقوات البلدان الأعضاء في معاهدة وارسو • وهذا غير صحيح بالتأكيد • وقد تكلمت عن ذلك بالتفصيل في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي • واذا ألقى المرء نظرة على الامكانات النووية التي يملكها كلا الطرفين الآن في منطقة أوروبا ، فسيتبين توازنا تقريبيا بين قوات الطرفين • وهذا ، بالمناسبة ، أمر معترف به مرارا في الغرب • فقد أنكر مثلا مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية شميدت في خطاب عام له في شباط/ فبراير من هذا العام ان التوازن بين قوى الشرق والغرب في أوروبا قد انتهك • ولكنه عبّر عن مخاوفه من أن " الروس قد يكونون على وشك انتهاكه " • وتكلم مؤخرا كذلك وزير خارجية الولايات المتحدة هيغ عن " التوازن والتكافؤ النسبيين " • ولكنه عاد وأعرب عن قلقه من أن يتغير هذا التوازن لصالح الاتحاد السوفياتي ربما في منتصف هذا العقد •

" ويمثل هذا التخمين للحالة الراهنة والاحتمالات المتوقعة لتطورها ، فان قادة البلدان الغربية لابد أن يكونوا قد قفزوا منطقيا الى اقتراحنا • الا أن بعضهم مازال يحاول التقليل الى أدنى حد من مغزاه ، ومن المؤكد أن مرجع ذلك ليس أن توازن القوى في أوروبا قد تغير في غضون أيام قليلة • ولكنهم يفعلون ذلك لأنهم يودون تغيير ذلك التوازن لصالح الغرب ، ولا يريدون الالتزام بالتوقف •

" الا أن تلك المحاولات — وهذا أمر ينبغي فهمه بوضوح — ليس من شأنها الا دفع الجانب الآخر الى اتخاذ خطوات ثأرية • وسنشهد مرة أخرى حلقة مفرغة ، وستصبح الأوضاع في أوروبا محفوفة بمخاطر أكثر بالنسبة للجميع • أفذلك أمر يصعب على حكومات الدول الغربية الكبرى فهمه ؟

" ان اقتراحاتنا ككل تعني تسوية أكثر المشاكل الدولية الحاحا والتي لها مغزى أسمى في توطيد السلم • اننا نقترح أن تجرى الأطراف المعنية مفاوضات عملية وبناءة حول تلك القضايا — على أى مستوى كان — دون ربطها بشروط تمهيدية • واذا كان لدى أى شخص اقتراحات أخرى معقولة فنحن على استعداد للنظر فيها أيضا •

" ولكننا ، صراحة لا نرى حتى الآن أى استعداد خاص للتفاوض من جانب حكومات الدول الغربية •

" ويقال لنا في بعض الأحيان ان كل ذلك هام جدا ولكنه يتطلب دراسة طويلة ، وانه لا داعي للتعجل • وثمة تلميح أيضا بأن تحديد هذا الموقف لا يتوقف على الحكومة المعنية ، وانما على حكومات أخرى • وفي تلك الأثناء يستمر تصعيد سباق التسلح وتواصل الأوضاع الدولية تدهورها •

" وفي حالات أخرى توجد محاولات لتوجيه ادعاءات ضدنا أو فرض شروط تمهيدية علينا • وهناك ادعاءات بوجود " حق " ما في السيطرة على الأوطان في كافة أجزاء الكوكب تقريبا ، تقترن بطلبات مؤداها ان " المقابل " لقبول الغرب بالتفاوض هو أن نكف عن ايلاء الاعتبار لمصالحنا الأمنية ، وألا نقدم أية مساعدة لاصدقائنا اذا تعرضوا لاعتداء أو لتهديد بالهجوم •

" ويالله من موقف أقل ما يوصف به انه غريب •

" دعونا نفترض ، ولو لدقيقة واحدة ، ان الاتحاد السوفياتي لابد أن يعلن مايلي : " قبل البدء في المشاورات حول تسوية بعض المشاكل الدولية التي تأخر حلها فلتغير الدول الغربية الكبرى سياساتها في المجال الذى لا يعجبنا ولا يعجب كثيرون آخرون • فلتسحب أولا الولايات المتحدة ، مثلا قواتها من هذا البلد وذاك ومن هذه القاعدة وتلك من القواعد الحربية في الخارج • ولتكف عن تأييد وتسليح أنظمة دكتاتورية ارهابية معينة " •

" فهل هناك من يقبل جديا مثل هذا النهج حيال مسألة المفاوضات ؟ ان ذلك يكاد أن يكون مستحيلا • بل قد يقال اننا بلهاء ، أو أناس لا يفقهون بدرجة كافية في الأمور السياسية أو يتعمدون اثارة العراقيل أو مماطلون ، أناس يتجنبون المفاوضات لأن نواياهم ليست سلمية على الاطلاق •

" ان تجارب التاريخ ، بما في ذلك تجارب العقود الأخيرة ، تثبت لنا عن حق ان النجاح في المحادثات بين الدول لا يتأتى الا اذا بذلت محاولات املاء الشروط على الطرف الآخر ، وتوفرت الارادة الحقيقية في استتباب السلم والاحترام المتبادل لمصالح الطرفين • وانه لعلى هذا الأساس وحده أبرمت الاتفاقات الدولية الرئيسية التي ساعدت على توطيد السلم والأمن للشعوب " •

(ثم استأنف حديثه بالروسية)

هذا هو ردنا على الكلمة التي ألقاها ممثل الولايات المتحدة الموقر •

واسمحوا لي الآن أن أرد على أسئلة الوفد البريطاني • لقد وجه الينا مندوب المملكة المتحدة الموقر السؤال مرارا حول معنى ماجاء في كلمة الاتحاد السوفياتي من أنه لن يستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا تسمح باقامة تلك الأسلحة في أراضيها • وقد وجهت الصحيفة اليونانية تانيا سؤالا مماثلا الى ليونيد بريجنيف منذ بضعة أيام وسأقتبس الآن رد بريجنيف :

" لقد أعلن الاتحاد السوفياتي فعلا أكثر من مرة انه لن يستعمل أبدا الأسلحة النووية ضد البلدان التي تتخلى عن انتاج واحتياز الأسلحة النووية ، والتي ليس لديها مثل تلك الأسلحة في اراضيها • وهذا وحده ضمان ثابت بما فيه الكفاية • بل اننا مستعدون للذهاب الى ماهو أكثر من ذلك ولابرام اتفاق خاص في أى وقت ومع أى بلد من البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بما فيها اليونان بالطبع ، اذا التزم ذلك البلد بدوره بعدم وضع أسلحة نووية في أراضيه " •

الرئيس : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر على كلمته وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد أردمبيلغ (منغوليا) (مترجم عن الروسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أرحب بكم بحرارة لتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح عن شهر نيسان / ابريل • ويأمل الوفد المنغولي أن تتبعوا المثل الرائع الذى ضربه سلفكم السفير غ • هرد ر ، وهذا تنتهون بأعمال الجزء الأول من دورة اللجنة الى نتيجة ناجحة •

وأود أن أنتهز هذه الفرصة كذلك لأعبر عن شكر وفدنا للسفير غ • هرد ر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية لاسهامه البناء في عمل اللجنة •

لقد انقضى وقت طويل منذ أن تقدم الاتحاد السوفياتي للمرة الأولى باقتراح حظر استحداث وصناعة أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة وقدم مشروع اتفاق دوليا بهذا الشأن الى الجمعية العامة للأمم المتحدة •

ولقي الاقتراح السوفياتي تأييدا واسعا من جانب المجتمع الدولي ، وكما تعرفون فقد اتخذ قرار الجمعية العامة في هذا الشأن ، وهو القرار ٣٤٧٩ (د - ٣٠) بأغلبية ساحقة •

ومنذ ذلك التاريخ ومسألة حظر الأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل مدرجة على الدوام في جدول أعمال كل من الجمعية العامة ولجنة نزع السلاح باعتبارها مهمة لها الأولوية •

غير انه كان من المستحيل حتى الآن التوصل الى اتفاق حول هذه المشكلة - اتفاق يعفي البشرية من خطر ظهور أسلحة تدمير شامل جديدة رهيبة - بالرغم من أن كل الشروط اللازمة لهذا الغرض تبدو متوافرة •

ولقد أيدت جمهورية منغوليا الشعبية منذ البداية هذا الاقتراح بقوة ، ووقفت دائما - مع غيرها - في صف التوصل بأسرع مايمكن الى اتفاق مقبول عموما في هذا الميدان •

وكان سبب موقفها هذا هو أن امكانية استخدام انجازات التقدم العلمي والتقني الحديث لأغراض عسكرية ستظل قائمة حتى نصل الى اتفاق يحظر بصرامة استحداث وانتاج أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل •

ولعل الشاهد الواضح للغاية على ذلك هو المعدل المتسارع باستمرار للتحسين التكنولوجي لأنواع أسلحة التدمير الشامل ، والزيادة الملحوظة في اعتمادات البحث والاستحداث العسكريين في الميزانيات العسكرية لدول حلف شمال الأطلسي وحلفائها في السنوات الأخيرة •

وينبغي كذلك أن نلفت الأنظار الى الأرقام التي تشير الى أن مايبلغ في المتوسط ١٥ - ٢٠ اختراعا جديدا يظهر في العالم كل ساعة ، وكثير من هذه الاختراعات لأغراض عسكرية •

وهكذا يصحب تسارع سباق التسلح تحسين مستمر في الأنواع القائمة من الأسلحة ، مما يؤدي الى استحداث جامح لوسائل تدمير شامل جديدة ، بل أكثر قوة •

والنتيجة التي ينبغي أن تستخلص من ذلك واضحة : فاذا لم نقم في الوقت المناسب حاجزا صلبا أمام ظهور أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل فقد ينشأ وضع خطير يصل فيه سباق التسلح الى نقطة اللاعودة ، ونتيجة لذلك تنتهي الى لا شيء كل التدابير التي تحققت حتى الآن في مجال الحد من سباق التسلح ، وتصبح المفاوضات التي تجرى حاليا في هذا الميدان عديمة الجدوى •

وهذا هو السبب في أن عقد اتفاق دولي يحظر استحداث وانتاج أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل سيسهم ، ضمن جملة أمور ، في المهمة البالغة الأهمية ، مهمة وقف التصعيد الخطير في التحسين الكيفي لأسلحة التدمير الشامل ، مما سيشكل بلا ريب خطوة كبرى نحو وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه • وفي ذلك بالتحديد تكمن في نظرنا أهمية والحاح التوصل الى اتفاق بحظر استحداث وانتاج أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل •

وسيكون عقد اتفاقية دولية بشأن الحظر الكامل لانتاج أسلحة النيوترون بالغ الأهمية في هذا الصدد •

وكما تعرفون فقد تقدمت ثماني دول اشتراكية بينها منغوليا الى لجنة نزع السلاح منذ ثلاثة أعوام بمشروع مشترك لاتفاقية دولية بشأن حظر انتاج وتخزين ونشر واستعمال أسلحة النيوترون النووية •

وهذه المبادرة ، كغيرها من الاقتراحات المحددة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى بغية وقف سباق التسلح الخطر وتحقيق نزع السلاح ، تتفق تماما مع المصالح الحيوية لكل الشعوب ، ومع هدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما ، وابعاد خطر كارثة نووية •

ولقد أثار الحديث في الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة عن تجديد خطط صناعة أسلحة النيوترون النووية واقامتها في أوروبا الغربية قلقا بالغا •

ويكاد يكون من المستحيل أن ندرك تماما مدى الآثار الضارة لمثل هذه الخطط •

ان عقول الشعوب وضمائرها تدعو واضعي هذه الخطط الاجرامية الى التراجع عن تنفيذها الى الأبد ، والا فان مثل هذا العمل من جانب أولئك الذين يحبون اللعب بالنار يمكن أن يثير فعلا مضارا ، وهناك مثل شرقي يقول " من يقذف حجرا في الهواء قد تشج رأسه " •

ويبين كل مسار النقاش الذى يدور هنا بشأن مسألة حظر الأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل أن ثمة فهما عاما قد بدأ يظهر بصورة كافية داخل اللجنة ، ومؤداه ان التوصل الى حظر وقائي للأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل أيسر كثيرا من حظر هذه الأسلحة بعد أن تكون قد استحدثت بالفعل واختبرت ووضعت الى ترسانات الدول •

وفي ضوء هذه النظرة الى مشكلة حظر استحداث أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وكذلك — وهذا أكثر أهمية — اذا توفرت ارادة سياسية كافية لدى البلدان الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من البلدان ذات القدرة العسكرية والصناعية المتقدمة في المقام الأول ، سيكون من الممكن حل هذه المشكلة بوضع اتفاق شامل وكذلك بالاتفاق — اذا لزم الأمر — على أنواع جديدة مفردة من أسلحة التدمير الشامل • ويمكن أن يعد مشروع معاهدة حظر الأسلحة الاشعاعية الذى يجرى اعداده داخل الفريق العامل المخصص نموذجا لمثل هذا الاتفاق •

وسيكون من المفيد للغاية — سواء بالنسبة للاتفاق الشامل أو للاتفاقات المفردة بشأن حظر أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل — اعتماد الاقتراح الذى تقدمت به مجموعة من البلدان الاشتراكية لتكوين فريق مخصص من الخبراء المؤهلين — تحت رعاية لجنة نزع السلاح — يمكنه اجراء دراسة لهذا الاقتراح ، ونحن نعتقد أن باستطاعة اللجنة النظر في هذا الاقتراح واتخاذ قرار مناسب بشأنه قبل نهاية الجزء الأول من الدورة الحالية ، بحيث يبدأ فريق الخبراء عمله أثناء الجزء الصيفي من دورة اللجنة •

واسمحوا لي الآن أن أنتقل بايجاز الى مسألة حظر الأسلحة الاشعاعية •

. اننا نلاحظ بارتياح أن الفريق العامل المخصص قد تمكن من تجديد المفاوضات منذ البداية الأولى للدورة الحالية ، وبدأ بالفعل يتفق على بعض الأحكام من أجل معاهدة مقبلة لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية • ويؤيد الوفد المنغولي كل التأييد الجهود النشطة والرائدة التي يبذلها السفير ا • كوميفش رئيس الفريق العامل الموقر •

ويوضح التقدم الذى تحقق في هذه الهيئة المساعدة أن الظروف مؤاتية للاكمال الناجح للمفاوضات في سبيل وضع مشروع اتفاقية • غير أن من المؤسف أن هناك كذلك بعض المصاعب وأساسا بالنسبة لنطاق الحظر وموضوعه •

فليس هناك بعد اتفاق عام على صياغة وتعريف مصطلح الأسلحة الاشعاعية ، ويوجه خاص على " حكم الاستبعاد " الذى يعرفها بأنها أى مواد مشعة " أخرى غير تلك الناشئة عن جهاز

متفجر نووى " • وقد قدمت كثير من الحجج داخل الفريق العامل في صفاد راج الحكم الـــوارد في الاقتراح المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، المتضمن في الوثيقتيـــن CD/31 و CD/32 • ويميل الوفد المنغولي الى الرأى القائل ان الاتفاقية المقبلة ينبغي أن يكون لها هدف واضح هو : حظر الأسلحة الاشعاعية ، ففي رأينا أن ادراج عناصر مختلفة تتعلق بالأسلحـــة النووية في الاتفاقية المقبلة قد يثير عقبات اضافية في طريق الوصول الى اتفاق عام بشأن هـــذه المسألـــة •

ويرتبط كذلك الى حد ما بمسألة نطاق الحظر وموضوعه الاقتراح بحظر ماسمي شن الحرب الاشعاعية ، وبعبارة أخرى ، الهجوم على مرافق الطاقة النووية • ويستند موقف الوفد المنغولي من هذا الاقتراح الى فهم مؤداه أن ماينبغي أن تحظره الاتفاقية هو الأسلحة الاشعاعية وليـــس طريقة شن الحرب ، سواء كانت اشعاعية أو غير اشعاعية ، فالبروتوكولات التي أضيفت عـــام ١٩٧٧ الى اتفاقيات جنيف في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ تحظر — كما تعرفون — الهجوم على مرافـــق الطاقة النووية •

ونود أن ندلي بعدة ملاحظات عن استخدام مصادر الاشعاع للأغراض السلمية • ويـــرى الوفد المنغولي أن الهدف الرئيسي للمعاهدة المقبلة هو حظر الأسلحة الاشعاعية ، ونحـــن بالطبع لانختلف بأى حال في أن أحكام المعاهدة ينبغي ألا تمنع الاستخدام السلمي للطاقـــة النووية لصالح البشرية • غير أننا نعتبر أن من العقيم أن تلتزم الدول الأطراف في المعاهدة المقبلة مرة ثانية بالتزامات تعهدت بها بالفعل بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كما تقتـــرح بعض الوفود •

لقد عبر البعض في الجلسة العامة الأخيرة أثناء مناقشة مسألة أسلحة التدمير الشامل عـــن شكه في استصواب عقد اتفاقية لحظر الأسلحة الاشعاعية ، أو حتى في الحاجة الى عقدهـــا ، على أساس أن استحداث مثل هذه الأسلحة مسألة من مسائل المستقبل غير المرئي • ومن العسير أن نتفق مع هذه النظرة للأمور • فنحن نعتقد أن خطر الحرب الاشعاعية سيصبح خطرا حقيقيـــا عاجلا أو آجلا ، ومن ثم فان مخاوف اليوم من امكان استحداث هذا النوع من الأسلحة مبررة تماما • ونحن نعتبر أن اعتماد تدابير استباقية لحظر الأسلحة الاشعاعية وغيرها من الانواع والمنظومـــات الجديدة لأسلحة التدمير الشامل سيشكل بلا ريب خطوة هامة نحو كبح سباق التسلح ، ومنـــع استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وبالتالي نحو احراز الهدف النهائي ، نـــزع السلاح العام الكامل •

الرئيس : أشكر ممثل منغوليا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجيهـــا للرئاســـة •

السيد فلاوري (الولايات المتحدة الامريكية) : اذا كان في وسعي أن أتحدث لحظة قصيرة عن البيان الذى قدمه ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر فانني أود أن أقول انـــه وان كانت هناك نقاط مفردة في البيان السوفياتي اليوم وبيان يوم ٢٦ آذار/ مارس أستطيع أن أرد عليها ، فانني أشعر بالارتياح لأن بياني في ٧ نيسان/ ابريل قد سجل موقف حكومتي بصورة كافية ، ومـــن هنا فسيدى وفد الولايات المتحدة استعداده لوضع حد لسلسلة محتملة من الفعل ورد الفعل في اللجنة بمقاومة الاغراء وترك المسألة عند هذا الحد •

الرئيس : قامت الأمانة اليوم بناء على طلبي بتعميم الجدول الزمني للجلسات التي ستعقدها اللجنة وهيئاتها المساعدة في الأسبوع القادم . وكما اتفقت اللجنة في جلستها العامة الـ ١١٨ سيجتمع الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح في الساعة ١٠/٣٠ من صباح الأثنين ١٣ نيسان/ ابريل بدلا من يوم الخميس القادم ، فاذا لم يعترض أحد فسأعتبر أن اللجنة قد اعتمدت الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : ستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح في الساعة ١٠/٣٠ من صباح الثلاثاء ١٤ نيسان/ ابريل .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/١٥ بعد الظهر